# اقتصاد

## نهج جديد للسياسة النقدية... وتحديد إطار عام للرقابة على المصارف

| الوطن

علمت «الوطن» من مصادر مصرفية أن أبرز النقاط التي تم بحثها خلال اجتماع حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول مع المديرين العامين والرؤساء التنفيذيين في المصارف العامة والخاصة العاملة؛ إعادة النظر بالقرار رقم ٥٢ الصادر عن مجلس النقد والتسليف وخاصة رصيد المكوث المؤجل تطبيقه حالياً بعد أن أثار ضجة في الأوساط الاقتصادية والإعلامية، مع توقعات بإلغائه كلياً.

علماً بأن القرار ٥٢ لم يقتصر على رصيد المكوث، بل تضمن مجموعة من الضوابط ألزمت المصارف بها لدى منح التسهيلات الائتمانية، ومنها ألا تقل نسبة تمويل الأنشطة الإنتاجية عن ٥٠ بالمئة من إجمالي التسهيلات، ومنع منح العميل أكثر من ٢٠ بالمئة من الفائض عن الحد الأدنى للسيولة.

وبحسب مدراء في القطاع المصرفي تحدثت إليهم «الوطن» فقد تم التركيز أيضاً على التخفيف من مركزية عمل المصرف في القطاع المصرفي، لجهة إعطاء مرونة أكبر للإدارات المصرفية وتوسيع دائرة صلاحياتها، بحيث تتم معالجة العديد من القضايا والتفاصيل من إدارات المصارف دول تدخل مباشر من المصرف المركزي، مع تأكيد ضرورة تطبيق المعايير المصرفية العالمية في القطاع المصرفي السوري بشكل دقيق، حيث أكد حاكم المصرف المركزي ضرورة اعتماد دور رقابي سليم على عمل المصارف بما يتوافق مع المعايير الرقابية الدولية، حيث سيتم التوجه إلى تحديد إطار عام وواضح للرقابة المصرفية، ومراجعة القرارات والتعليمات لتنسجم مع متطلبات الرقابة المصرفية وتطلعات المصارف لممارسة دورها بفاعلية.

وقد عمّم مصرف سورية المركزي أمس على كافة المصارف بتقديم مقترحات حول رؤية الإدارات المصرفية في مجال تطوير العمل المصرفي، كل في قطاعه، بحيث يقوم كل مصرف بإعداد تلك المقترحات وإرسالها للمصرف المركزي لبحثها، إضافة إلى ضرورة تفعيل ما تم بحثه خلال الاجتماع مع الحاكم.

وشدد أحد المديرين في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف هو دليل على ثقة المتعاملين في القطاع المصرفي، والحكومي على وجه التحديد، ولكن هذا يجب أن يترافق مع التوسع في منح التسهيلات الائتمانية، من أجل تشغيل الأموال في المصارف وتحويلها إلى منتجة، وبما يلبي متطلبات الوضع الاقتصادي في سورية وحاجياته الحالية والقادمة، وخاصة أننا على أعتاب مرحلة إعادة الإعمار.

وبحسب بيان للمصرف (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم خلال اللقاء عرض الرؤية الإستراتيجية لمصرف سورية المركزي للمرحلة المقبلة وفق النهج الجديد للسياسة النقدية، ودور المصارف في هذه المرحلة باعتبارها الذراع التنفيذية للسياسة النقدية، إضافة إلى دور المصرف المركزي بالتعاون مع المصارف في الحفاظ على متانة القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

واتفق المجتمعون على ضرورة تقديم الدعم الكامل للمصارف لتذليل الصعوبات والمعوقات التي تحدّ من ممارسة دورها الطبيعي في منح الائتمان ومساهمتها المباشرة في عملية التنمية من خلال زيادة قدرتها على الإقراض وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية.

### «التموين»: ٤٩٠ شركة رأسمالها يزيد على ١٠٠ مليون ليرة في سورية

## ١٠ شركات ضخمة كويتية وإماراتية ومصرية وأردنية تستكمل إجراءات عملها في السوق السورية

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن عودة شركات تجارية ضخمة إلى السوق السورية خلال العام الحالي (٢٠١٨)، وهي شركات كانت قد جمّدت نشاطها التجاري خلال سنوات الأزمة، ومنذ بداية العام بدأت تلك الشركات بمراسلة مديرية الشركات في الوزارة بهدف إعادة تفعيل نشاطها التجاري، وهي من الشركات ذات رأس المال الكبير.

وكشف أيضاً عن تواصل نحو عشر شركات عربية ضخمة عن طريق شركائهم السوريين وهي شركات كويتية ومصرية وأردنية واماراتية، منذ إحداث قسم شركات الـ(VIP) في المديرية، وذلك بهدف إعادة تفعيل هذه الشركات وإعادة نشاطها في السوق السورية، وقد بدؤوا باستكمال الأوراق الضرورية لإعادة تفعيلها لحين الوصول إلى إشهار الشركات وبدء عملها، وهي شركات ضخمة من ناحية رأس المال.

ولفت إلى أنه منذ ثلاث سنوات لم يتم تأسيس شركة برأسمال ضخم في سورية، في حين خلال خمسة أشهر فقط من العام الحالي شهدنا عودة قرابة عشر شركات لإعادة التفعيل والتأسيس وهذا مؤشر إيجابي مهم إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في سورية وبداية التعافي نتيجة الجهود العظيمة التي قدمت من الجيش العربي السوري لإعادة الأمان والاستقرار.

ولفت إلى أن قسم شركات الـ(VIP) قد تأسس في أيار من العام الحالي حيث تنضم إليه كل شركة يكون رأسمالها من ١٠٠ مليون ليرة سورية فما فوق، وذلك بعد تقديم التسهيلات الشركات لتسجيلها من خلال أمانة سجل تجاري مركزي ضمن الوزارة يسهل للشركات منحها السجل التجاري خلال يوم واحد فقط، من دون مراجعة فروع مديريات التجارة الداخلية في المحافظات، وذلك بعد أتمتة العمل وأرشفة لكل وثائق أضابير الشركات في مديرية الشركات وتزويدها بتجهيزات جديدة.

وأشار إلى أن عدد شركات لـ(VIP) المسجلة حالياً ضمن هذا القسم يصل لحوالي ٤٩٠ شركة، وهي تتوزع بين شركات قابضة ومحدودة المسؤولية ومساهمة مغلقة، موضحاً بأن هذا العدد هو لإجمالي الشركات ذات الرأس المال الكبير التي كانت مسجلة في مديرية الشركات منذ تأسيسها وليس منذ تأسيس قسم لـ(VIP).

ولفت المصدر إلى أن تحديد رأسمال الشركة بـ١٠٠ مليون ليرة سورية فما فوق لا يحددها بهذا المبلغ، حيث شركات عملاقة يصل بعضها على ٢٥ مليار ليرة سورية وهي شركات سورية وليس عربية أو أجنبية، مشيراً إلى أن الشركات الأجنبية بدأت بالتواصل في سعي لدخول السوق السورية، وذلك عن طريق الشركاء السوريين لهم، مع ملاحظة أن الاهتمام الرئيسي بالسوق السورية يأتي من الشركات الصينية والروسية والإيرانية.

وحول طبيعة هذه الشركات وفي أي مجال تنشط أفاد المصدر إلى أن القطاع العمراني هو المحور الأهم في نشاط هذه الشركات، حيث لوحظ تقدم العديد من الشركات بطلبات تسجيل وحصول على سجل تجاري ولكن دون إشهار حالياً لحين الانتهاء من التأسيس وهي شركات تنشط في مجال التطوير العمراني والبناء ولكل الأعمال التي تخدم عملية إعادة الإعمار، في حين في قطاع الطاقة (النفط والغاز والكهرباء) فهناك عدة شركات سورية بدأت بإجراءات الأوراق الرسمية لتسجيل هذه الشركات والتي ستنشط في مجال الخدمات لقطاع الطاقة.

### نصف شركات التأمين خارج البورصة..لماذا؟

## العش لـ«الوطن»: ندرس زيادة رأسمال الشركات من ٨٥٠ مليوناً إلى ٢,٥ مليار ليرة والإدراج يؤمن السيولة

| عبد الهادي شباط

لماذا تفضل نصف شركات التأمين الحفاظ على وضعها القائم كشركات مساهمة خاصة، ومن ثم البقاء خارج البورصة، مع أن العديد من التسهيلات والمزايا قدمت لها في هذا الإطار؟ فهل يرتبط الأمر بأسباب موضوعية تتعلق ببنية السوق وحجمها؟ أم إنها ظاهرة تعود بجذورها لعقلية «الحجي» في إدارة الشركات التي لا تفضل الشركاء الجدد؟

مدير عام أحد شركات التأمين الخاصة بين لـ«الوطن» أن معظم الأسباب التي تحول دون تحول شركات التأمين المساهمة الخاصة إلى شركات مساهمة عامة، ومن ثم الإدراج في سوق الأوراق المالية؛ يرتبط ببعض التبعات الإدارية والإجراءات التي تتطلبها عملية التحول، حيث تأسست بعض الشركات قبل إطلاق سوق الأوراق المالية، وعملت في سوق التأمين كشركة مساهمة خاصة، من دون أن تدرج في البورصة، وأن عملية التحول تحتاج لمراجعة قانونية وترتيبات إدارية، وطرح جزء من رأسمال الشركة للاكتتاب..وغيرها، ومن ثم دخول شركاء جدد مع المالكين الأساسيين، وهو ما يرى أصحاب بعض الشركات أنه أمر غير ضروري، وغير ملزم، فليس هناك رغبة في القيام بهذه الإجراءات، التي يضاف إليها مسألة الإفصاح عن البيانات المالية بشكل رسمي.

### زيادة رأسمال الشركات

من جانبه أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أن إجمالي عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين والمرخص لها هي ١٣ شركة منها ٧ شركات تأمين مساهمة عامة ٦ منها مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ونحو ٦ شركات مساهمة خاصة مازالت خارج البورصة، مبيناً أن الهيئة تشجع تحول الشركات إلى مساهمة عامة، وإدراجها في سوق دمشق الأوراق المالية، وذلك لجملة من المزايا تحققها الشركات في هذا التحول، أهمها القدرة على زيادة رأسمال الشركة، وخاصة أن الهيئة تتجه نحو تعديل رأسمال الشركات في قطاع التأمين ليصبح ٢,٥ مليار ليرة سورية بدل ٨٥٠ مليون ليرة سورية النافذ حالياً، وكذلك العمل على دراسة رأسمال الشركات القائمة ومطالبتها بتعديل رأسمالها تمشياً مع متطلبات سوق التأمين، حيث يحقق رأسمال شركة التأمين زيادة في الموثوقية لدى الاحتفاظ بالمخاطر التي يؤمن عليها، فمن غير الممكن على سبيل المثال الاحتفاظ بخطر قيمة مليار ليرة في حال كان رأسمال الشركة أقل من ٤ مليارات ليرة.

وبين العش أن تحول الشركات إلى مساهمة عامة وطرح الأسهم للاكتتاب العام والإدراج في البورصة يؤمن السيولة اللازمة لزيادة رأس المال، ويلغي الحاجة للأساليب التقليدية المتبعة في زيادة رأس المال، وخاصة عبر طلب التسهيلات الائتمانية، في حال عدم توافر الملاءة المالية الكافية، معتبراً أن حالة النشاط الاقتصادي ومشروعات الإعمار المقبلة وما يرافقها من متطلبات في سوق التأمين يمنح مرونة أكبر لعمل شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية.

### تعديل الحوكمة

بين مدير هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» أن الهيئة أصدرت قراراً يقضي بتعديل قرار حوكمة الشركات المساهمة ليتناسب مع متطلبات السوق التأميني، مبيناً أن المادة ٢١٤ من قانون الشركات والخاصة بتحول الشركات المحدودة المسؤولية لشركات مساهمة عامة سمحت بتحول الشكل القانوني للشركات المحدودة المسؤولية والشركات المساهمة الخاصة إلى شركة مساهمة عامة بعد ثلاث سنوات على الأقل من إشهارها، وذلك باتباع جملة من الإجراءات أبرزها أن تتخذ الهيئة العامة للشركة المحدودة المسؤولية أو الهيئة العامة غير العادية للشركة المساهمة الخاصة قراراً بتعديل شكلها القانوني وتحويله إلى شركة مساهمة عامة، وأن تقدم الشركة ذات العلاقة طلبا إلى الوزارة للتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة العامة التي سيتم التحول إليها مع بيان أسباب التحويل، وميزانية الشركة ذات العلاقة لكل من السنوات الثلاث السابقة لطلب التحويل، مصدقة من مدقق حسابات الشركة، شريطة أن تكون الشركة قد حققت أرباحا صافية خلال السنتين الأخيرتين، وبيان أن رأسمال الشركة مدفوع بالكامل، وتقرير من جهة محاسبية سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبة معتمدة من الوزارة المعنية.. وغيرها من الإجراءات الواردة في المادة ٢١٤ من قانون الشركات.

### لا رغبة

أكد المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم لـ«الوطن» أن معظم الأسباب التي تحول دون تحول بعض الشركات المساهمة الخاصة لشركات عامة مساهمة وإدراجها في سوق الأوراق المالية تعود لأسباب اجتماعية وثقافة، فأصحاب بعض الشركات لا يرغبون في دخول شركاء جدد، رغم أن إدراج الشركات في سوق الأوراق المالية يحقق العديد من الفوائد للشركات المدرجة أهمها القدرة على تأمين سيولة عالية للأسهم وسرعة البيع، كما أنه معروف أن عمر الشركات المساهمة العامة أطول من غيرها، وتكون قادرة أكثر على الاستمرارية من الشركات الخاصة، كما أن الشركات المساهمة العامة تمنح مرونة أكبر في دخول وخروج الشركاء.

وبين أن المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية حالياً ٢٤ شركة منها ١٥ مصرفاً و٦ شركات تأمين وشركة صناعية وشركة زراعية وشركتي خدمات، متوقعاً حتى نهاية العام الجاري دخول شركات الاتصالات (سيريتل – إم تي إن) إلى السوق، كما يتوقع مع بداية العام القادم دخول شركة اسمنت البادية في حال تم تعديل رأسمالها، منوهاً بأن المرحلة المقبلة سوف تشهد دخول العديد من الشركات إلى السوق وزيادة فاعليتها ونشاطها، وخاصة أن السوق شهدت حراكاً مرتفعاً مع بداياتها لكن ظروف الحرب على سورية أدت لتراجع حضورها في المشهد الاقتصادي العام.

> مدير شركة خاصة: لا رغبة لدى مالكي الشركات في زيادة عدد الشركاء

> قاسم: الشركات المساهمة العامة تمنح مرونة أكبر في دخول وخروج الشركاء

## «البناء والتعمير» تنفذ أعمالاً بنحو ٢٤ مليار ليرة في ٩ أشهر

| صالح حميدي

صرّح مدير التخطيط والتعاون الدولي في الشركة العامة للبناء والتعمير محمد خير عبد الحق لـ«الوطن» أن قيمة الأعمال المنفذة بلغت ٢٣,٨ مليار ليرة سورية لغاية الربع الثالث، وبنسبة تنفيذ ١٣٢ بالمئة من المخطط لغاية أيلول ونسبة ٩٩ بالمئة من المخطط السنوي، إذ إن قيمة الأعمال المخططة لنهاية الربع الثالث ١٨ مليار ليرة سورية، وقيمة الخطة الإنتاجية للشركة تبلغ ٢٤ مليار ليرة للعام الجاري (٢٠١٨).

ولفت عبد الحق إلى أن أعمال الشركة ومشاريعها تركزت على مشاريع أبنية السكن الشبابي في الديماس وقدسيا واللاذقية وطرطوس والسويداء وحمص وحماة وفي معظم المحافظات والعديد من المباني الحكومية وعقود تجريف وحفر وترحيل الفوسفات في خنيفيس.

وشملت مشاريع الشركة أيضاً مجمعات تنموية وسدات مائية وأعمال صيانة للمدينة الرياضية باللاذقية وهنكارات ومستودعات معدنية لوزارة الموارد المائية ومشاريع إعادة تأهيل مشفى ابن الوليد في حمص وتنفيذ مشفى شهبا وقصر العدل في السويداء ومباني التأمينات الاجتماعية في اللاذقية وحلب وعدرا والمناطق الصناعية في الدريكيش والكركيت وسدة عين دليمة بطرطوس وكلية طب الأسنان في جامعة تشرين ومبنى اتحاد العمال بطرطوس وعدد من المدارس ومبنى الخدمات الفنية باللاذقية.

ولفت إلى أن الشركة تتواصل مع مواقع شركات عالمية متطورة لتأمين آليات خاصة بمشاريع الترحيل والتحضير لإعادة البناء وتأهيل الكوادر في الشركة لتكون مواكبة للمتطلبات المستقبلية والمنافسة في السوق وخاصة لجهة التشييد السريع حيث يتم التواصل لتأمين معمل مسبق الصنع وفق أحدث التقنيات في صناعة البناء بطاقة إنتاجية عالية تلبي احتياجات المرحلة القادمة.

وأشار إلى أن إعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة المهنية وتنظيم الدورات التدريبية من أولويات مهام الشركة ونشاطاتها بالتوازي مع تطوير خطوطها الإنتاجية بالتعاون مع الأكاديميين في الجامعات وتواصلها الدائم مع الشركات الصديقة والاستفادة من خبراتها بهدف تطوير أداء عمل المراكز الإنتاجية وأتمتة عملها لتكون مساهماً أساسياً في البناء خلال المرحلة القريبة القادمة.

وبيّن مدير التخطيط من جانب آخر أن الشركة تعمل على المشاركة في مختلف الفعاليات الداخلية والخارجية لإبراز منتجات الشركة ونماذج لفرع الإنشاء السريع وغرف مسبقة الصنع ونقاط طبية مثل مستوصف وجدران مسبقة الصنع وغرف من الفيبركلاس خفيفة الوزن مقاومة للاشتعال.

## ١٠٢ مليون ليرة سورية وسطي تعاملات البورصة يومياً بزيادة ٦٨ بالمئة

| الوطن

شهدت تعاملات سوق دمشق للأوراق المالية انتعاشاً ملحوظاً خلال شهر أيلول الفائت، لجهة حجم وقيمة التعاملات، إذ ارتفع حجم التداول (عدد الأسهم المتداولة) بنحو ٣٥,١ بالمئة مقارنة بشهر آب الماضي، على حين ارتفعت قيمة التداولات الشهرية بنحو ١٤,٨ بالمئة، وارتفع عدد الصفقات المبرمة خلال أيلول بنسبة ١٨,٢٪.

وفي التفاصيل، شهدت السوق تنفيذاً لـ٢٣٨٤ صفقة عادية (من دون الصفقات الضخمة التي تبرم وفق شروط خاصة) بقيمة إجمالية لامست ٢,٠٥ مليار ليرة سورية، وبحجم تداول إجمالي نحو ٢,٦٧ مليون سهم، على مدار ٢٠ جلسة.

وتبرز أهمية تلك الأرقام لدى مقارنتها بالوسطيات اليومية لحجوم وقيم التداولات التراكمية منذ بداية العام الجاري (٢٠١٨) وحتى نهاية شهر أيلول الفائت، إذ بلغ وسطي قيمة التداول اليومية (في كل جلسة) نحو ١٠٢,٣ مليون ليرة سورية خلال شهر أيلول، بزيادة نحو ٦٨ بالمئة عن الوسطي اليومي للأشهر التسعة الأولى من العام التي تبلغ ٦٠,٩ مليون ليرة سورية.

وكذلك الأمر لحجم التداول، إذ بلغ وسطي التداول اليومي خلال شهر أيلول الفائت ١٣٣,٥ ألف سهم، بزيادة نسبتها ٧٩,٤ بالمئة عن الوسطي اليومي للأشهر التسعة الأولى، حيث بلغ ٧٤,٤ ألف سهم متداول، كما زاد الوسطي اليومي لعدد الصفقات العادية المنفذة بنسبة ٣٧,٨ بالمئة، حيث سجل خلال شهر أيلول تنفيذ ١١٩,٢ صفقة يومياً، مقارنة بنحو ٨٦,٥ صفقة منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول.

كل تلك المؤشرات تضعنا أمام صورة عن حال الطلب في السوق خلال شهر أيلول الفائت، والذي على ما يبدو قد شهد تحسناً ملحوظاً، ويدعم ذلك الأمر ارتفاع أسعار العديد من الأسهم، والتي قادت بدورها مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية (DWX) إلى الارتفاع، متقدماً في المنطقة الخضراء بنسبة ٢,٣٨ بالمئة، إذ أغلق مؤشر تداولات أيلول فوق مستوى ٦٢٠٥ نقاط، وقد زاد ١٤٤ نقطة على مستواه في نهاية شهر آب الماضي، حيث أغلق حينها فوق مستوى ٦٠٦١ نقطة.

وحقق سهم سورية والمهجر أعلى ارتفاع لجهة السعر، حيث زاد سعره خلال شهر أيلول بنسبة ١٥,٧ بالمئة، مغلقاً عند مستوى ١٠٩٦,٨ ليرة، يليه سهم الشركة الوطنية للتأمين بنسبة ١٥,٥١ بالمئة مغلقاً عند مستوى ٤٧٨,٦٥ ليرة، ثم سهم شركة العقيلة للتأمين التكافلي الذي أنهى تعاملات أيلول عند مستوى ٣٨٩,٨٢ ليرة، هذا بالنسبة للقائمة الخضراء، أما القائمة الحمراء فقد تصدرها سهم بنك بيمو السعودي الفرنسي الذي انخفض سعره خلال شهر أيلول بنسبة ٥,٧ بالمئة، مغلقاً عند مستوى ٩٤٣,٠١ ليرة، يليه سهم بنك الشام (الإسلامي) وقد انخفض سعره بنسبة ٣,٥ بالمئة، مغلقاً عند مستوى ٦٨٧,٩ ليرة، ثم بنك قطر الوطني–سورية بنسبة ٣,٠٢ بالمئة، وقد أنهيت تعاملات أيلول عند مستوى ٤٤٧,٨٦ ليرة.

وعما يخص الصفقات الضخمة، فقد تم تنفيذ أربع صفقات خلال شهر أيلول الفائت بحجم تداول إجمالي بلغ ٥٨٣,٧٥ ألف سهم، اقتربت قيمتها من ٢٥٧,٢ مليون ليرة.

وعما يخص التعاملات التراكمية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، فقد بلغت قيمة التداولات نحو ١٠,٦ مليارات ليرة، جراء تداول نحو ١٣,٤ مليون سهم، عبر ١٥٥٦٦ صفقة عادية، على حين تم تنفيذ ٢٣ صفقة ضخمة، بقيمة إجمالية تجاوزت ١,٨ مليار ليرة، وحجم تداول تجاوز ٢,٢٩ مليون سهم، على مدار ١٨٠ جلسة تداول، زاد خلالها مؤشر السوق (DWX) بأكثر من ٢٢٢,٣ نقطة، بما نسبته ٣,٧٢ بالمئة، حيث أنهيت تعاملات العام الماضي (٢٠١٧) عند مستوى ٥٩٨٢,٧٤ نقطة، ليتجاوز مستوى ٦٢٠٥ نقاط في نهاية أيلول الفائت.